

إن المبادئ والأحكام التي تسود القوانين الجزائرية الحاضرة ليست وليدة عصر محدد أو مجتمع معين، وإنما هي حصيلة رواسب أجيال متعددة عملت فيها الإنسانية جاهدة نحو أقلمة القواعد العقابية مع الحركات الفكرية والفلسفية والاجتماعية والحضارية. وقانون التجريم والعقاب خضع مثل معظم القوانين في العالم لقواعد التطور والتحول التي سيرت المجتمعات البشرية، شهدت العدالة الجزائرية عبر تاريخها الطويل مراحل عديدة تعرفت خلالها المجتمعات البشرية إلى مجموعات من الأعراف والقواعد والشرائع الجزائرية، إلا إنها لم تتوصل إلى النظريات العامة والمبادئ الأساسية التي أسندت إليها تلك القواعد والشرائع، بمعنى أن الحقوق الجزائرية الخاصة (الجرائم والعقوبات قد سبقت الحقوق الجزائرية العامة (المبادئ الأساسية، ومنذ تلك الحقبة بدأت الحركة العلمية الجزائرية الحقيقية ونشأ العلم الجزائري الذي يُعنى بدراسة قانون العقوبات ووضع النظريات والآراء العلمية واستخلاص المبادئ والقواعد القانونية والسياسات الجزائرية. وفصل ثاني بعنوان الحركة العلمية الجزائرية